

سباق أميركي صيني لتهدة الحرب التجارية

ترامب يكافئ المبادرة الصينية بتأجيل رسوم جمركية

انقلب التصعيد التجاري بين الولايات المتحدة والصين إلى منافسة في خفض التوتير، حين أعلنت واشنطن عن تأجيل رسوم جمركية، رداً على مبادرة حسن النية التي أطلقتها بكين، الأربعاء، بإعفاء سلع أميركية من الرسوم المضادة.

وتوقعت صحيفة ساوث تشاينا مورنينغ بوست الصينية أن تقدم بكين مبادرات إضافية بالإعلان عن شراء المزيد من المنتجات الزراعية الأميركية، بهدف تهدئة التوتر التجاري.

ونقلت عن مصدر مطلع قوله إن المسؤولين على المستوى التنفيذي يناقشون نص اتفاق، ستجري مراجعته خلال مباحثات كبار المفاوضين التجاريين في واشنطن الشهر المقبل.



دونالد ترامب

بإدارة حسن نية قبيل

استئناف مباحثات

التجارة الشهر المقبل

ويبدأ الإعياء يظهر على الاقتصاديين الأميركي والصيني، بسبب الحرب التجارية المستعرة منذ العام الماضي، والتي شهدت تبادل رسوم جمركية متبادلة على مئات المليارات من الدولارات من المبادلات التجارية السنوية.

وصدرت إشارات كثيرة من الرئيس الأميركي دونالد ترامب في الأسابيع الأخيرة تؤكد ثقته بإمكانية إبرام اتفاق تجاري مع الصين، التي قال إنها تريد التوصل إلى اتفاق.

ويبدو ترامب أكثر قدرة على إلحاق الأذى بالاقتصاد الصيني لكنه أقل قدرة على تحمل تداعياتها على الاقتصاد الأميركي في بلد ديمقراطي، مقارنة بقدرته بكين على تحملها في بلد يدار بقبضة مركزية.

وتزاد حاجة ترامب إلى تخفيف تداعيات الحرب التجارية على الناخبين الأميركيين، من أجل زيادة فرص فوزه بولاية ثانية في الانتخابات الرئاسية التي ستجري في العام المقبل.

ويرى محللون أن الصين يمكن تعرض مزيداً من فرص وصول السلع الأميركية إلى أسواقها وحماية أفضل للملكية الفكرية، لكنها ستكون أكثر تردداً في تقديم تنازلات بشأن الدعم والسياسة الصناعية وإصلاح المؤسسات المملوكة للدولة.

واضاف "هناك حاجة أيضاً لقرابة مليار دولار أخرى كاحتياطات من النقد الأجنبي للمساعدة على إيقاف تدهور سعر صرف الجنيه".

ودخل حمدوك منذ توليه رئاسة الوزراء قبل أيام في مفاوضات مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لمناقشة تحقيق ذلك، لأن "الاحتياطات في البنك المركزي ضعيفة ومنخفضة للغاية".

ولم يتكف بذلك، بل طرح مسألة إعادة جدولة الديون وقد تواصل مع الدول الصديقة وهيئات التمويل بشأن إمكانية الحصول على كل تلك المساعدات.

وتحتاج الخرطوم اليوم إلى دعم أكبر من المجتمع الدولي لإنقاذ الاقتصاد من شبح الدخول في مازق أكبر مستوى الديون لا يمكن التوقع بنهايته.

وتشير التقديرات الرسمية إلى أن الدين العام للبلاد يبلغ 45 مليار دولار، أي نحو 88 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي.

وفي أبريل الماضي، طالب السودان بإعفاءه من ديونه الخارجية وإزالة العقبات، التي تحول دون تلقيه المساعدات والتمويل من المؤسسات الدولية، باعتبار أن الدولة خارجة من نزاع.

وجاءت الخطوة بعد أيام قليلة من إشارة الإطاحة بالبشير، اهتماماً بين

وتمركز معظم التعاملات في ديون السودان حول قرض مضمون من الدولة صدر في 1981، في إطار اتفاقية إعادة هيكلة دين قيمته الأصلية 1.64 مليار دولار، ويقدر محللون المبلغ المستحق الآن، بما في ذلك الفوائد غير المدفوعة، بنحو 8 مليارات دولار.

وقد السودان 80 بالمئة من إيرادات النقد الأجنبي بعد انفصال الجنوب عنه في 2011، على خلفية فقدانه ثلاثة أرباع أرباحه النفطية، بما يقدر بنحو 50 بالمئة من إيراداته العامة.

وكان رئيس الوزراء الجديد عبدالله حمدوك قد أشار في وقت سابق هذا الأسبوع إلى أن الخرطوم بحاجة لمساعدات أجنبية طارئة بقيمة 10 مليارات دولار، يكون خمسها لدعم الاحتياطات النقدية.

وقال للصحافيين حينها "نحتاج إلى 8 مليارات دولار لتغطية الواردات والمساعدة في إعادة بناء الاقتصاد خلال العامين المقبلين".

وكان رئيس الوزراء الجديد عبدالله حمدوك قد أشار في وقت سابق هذا الأسبوع إلى أن الخرطوم بحاجة لمساعدات أجنبية طارئة بقيمة 10 مليارات دولار، يكون خمسها لدعم الاحتياطات النقدية.

الجزائر تخفف قيود ملكية المستثمر الأجنبي

فتح أبواب الاقتراض الخارجي لتمويل عجز الموازنة



شراء السلم الاجتماعي بالحفاظ على خطوط الدعم

وقررت الحكومة تدعيم فرض ضرائب ورسوم على الثروة والممتلكات بناء على مؤشرات الثراء العقاري وغير العقاري، من أجل ضمان التقسيم الأمثل للأعباء الضريبية بين كل المواطنين.

وتظهر مسودة الموازنة وجود مقترح لحماية البيئة من رسم ضد التلوث يصل إلى 3 آلاف دينار (نحو 25 دولاراً).

وسيضاف هذا الرسم إلى الإجراءات الجبائية المعتمدة أصلاً من قبل السلطات، والتي تستهدف على وجه التحديد السيارات.

وفي حال موافقة البرلمان على الإجراءات، فإن الخزينة يمكن أن تجني منها نحو 87.5 مليون دولار وهي مستويات قريبة من الإيرادات المسجلة عن إجراء قديم يعرف بـ"قسمة السيارات".

وكانت الجزائر قد اعتمدت في 1997 قسمة السيارات ضمن خطة للحفاظ على البيئة، ما جعلها تحقق إيرادات سنوية بلغت أكثر من 108 ملايين دولار.

ولعل أصعب قرار ستتخذه الحكومة في ظل شح الموارد المالية هو شراء السلم الاجتماعي من خلال الإبقاء على الدعم عند مستويات الموازنة الحالية والبالغة نحو 16 مليار دولار.

ونكرت الحكومة في البيان أنها ستفتح المجال للاستدانة من الخارج لسد العجز في الموازنة، وذلك لأول مرة منذ 2016 حين اقترضت من البنك الأفريقي للتنمية نحو مليار دولار لتمويل مشاريع في قطاع الطاقة.

وقالت إنه يمكن "اللجوء، بطريقة انتقائية، إلى التمويل الخارجي لدى المؤسسات المالية العالمية للتنمية،

كشفت الجزائر عن انقلاب كبير في السياسات الاقتصادية المتبعة منذ عقود، بالكشف عن خطط للتخفيف من القيود على الأجانب في بعض القطاعات لجذب الاستثمارات الخارجية، وفتح الأبواب أمام الاقتراض من أسواق المال الدولية لتمويل عجز الموازنة.

الجزائر - أعلنت الحكومة الجزائرية أنها تنظر حالياً في السماح للأجانب بتملك حصص أغلبية في قطاعات غير استراتيجية في الاقتصاد لم يكن في السابق مسموحاً بها نتيجة سطوة مافيا الفساد.

ويعد هذا التحرك وهو الأول من نوعه للدولة النفطية العضو في منظمة أوبك في هذا المضمار بعد أن شكلت لوبيات الأعمال المقربة من الرئيس السابق عبدالعزيز بوتفليقة، جداراً عازلاً أمام ذلك طيلة العقد الماضيين.

ومنعت الجزائر في تلك الفترة المستثمرين الأجانب من تملك حصص تزيد على 49 بالمئة، حيث ظلت قطاعات كبيرة من الأنشطة الاقتصادية خاضعة لسيطرة الدولة.

ولم تحدد الحكومة في بيان نشرته في وقت متأخر الأربعاء الماضي، القطاعات المستهدفة، لكن الاقتصاديين يقولون إنها قد تشمل النفط والغاز والكهرباء والنقل والمياه والاتصالات.

ويأتي المقترح ضمن مسودة موازنة العام المقبل والمقدّر حجمها بنحو 65.4 مليار دولار، والتي ستكون فيها الضرائب جزءاً مهماً لتحقيق إيرادات إضافية إلى جانب أموال صادرات النفط والغاز التي تراجعت في السنوات الأخيرة.

وتشير البيانات الرسمية إلى أن هناك 3 ملايين هكتار من الأراضي الصالحة للزراعة متروكة منذ سنوات دون استغلال.

وتتصاعد تحذيرات الخبراء من أن الإیمان في الإجراءات التشفيرية، وعلى رأسها زيادة الضرائب، قد لا تنجح في تضخيم جراحات الاقتصاد.

وتؤكد معظم المؤشرات أن السلطات تنوي اتخاذ سياسات أكثر تشفياً في موازنة العام المقبل لردم الفجوة الكبيرة المتوقعة في العجز.

ويساور مراقبين قلق بالغ من أن مسألة توظيف رسوم إضافية على السلع والخدمات قد تعمق الأزمة بشكل أكبر، وتزيد من موجة الاحتجاجات، في ظل شلل محركات النمو أصلاً، فضلاً عن ارتباك السياسات الحكومية.

أطلق البنك الدولي سابقاً لحشد الدعم الدولي اللازم لمساعدة السودان في مساعيه الرامية إلى إصلاح الأوضاع سريعاً، في محاولة لتجاوز عقبات الأزمات الاقتصادية التي ظلت جاثمة على المواطنين وعطلت كافة محركات النمو بسبب السياسات الارتجالية للحكومات المتعاقبة طيلة ثلاثة عقود.

كما دعا البنك الدولي إلى تعزيز جهود الحكومة في تحقيق الأولويات المذكورة والمساعدة في "بناء شراكات ذكية مع المجتمع الدولي لدعم التنمية في البلاد، والمساعدة في استعادة تعاونه المصرفي مع العالم الخارجي".

الماضي، عمر البشير من الرئاسة تحت وطأة احتجاجات شعبية منددة بتبريد الأوضاع الاقتصادية.

ويعمل البنك مع غيره من المؤسسات الدولية والجهات المانحة والمجتمع المدني والروابط المهنية والأكاديمية، لتحسين تنسيق سياسات وإجراءات المعونات، وذلك على المستويين الإقليمي والعالمي.

وهناك عشرات الآلاف من المشروعات التنموية، التي تمولها الجهات المانحة في أنحاء العالم تحكمها مطالبات وإرشادات وإجراءات عديدة، تستهدف حماية هذه المشاريع وضمان وصول المعونات إلى الفقراء.

وأكد البديوي خلال لقائه بمسؤولية البنك اهتمام الحكومة بتنفيذ برامج إصلاح الاقتصاد الكلي، والسعي لتنفيذ برنامج إسعافي خلال المرحلة الراهنة يهدف إلى تطوير قدرات الاقتصاد.

وأوضح أن أولويات المرحلة تتمثل في تخفيف أعباء المعيشة والحد من الفقر، ومعالجة البطالة وتوفير

وتلق الجهد السوداني لإنعاش الاقتصاد المتدهور دعماً كبيراً من البنك الدولي، الذي أعلن عن مساع لاستقطاب العون الخارجي للخرطوم، عبر صندوق دعم المانحين.

وأكدت المدير الإقليمي للبنك كارولين ترك عقب اجتماع عقده مع وزير المالية السوداني إبراهيم البديوي أن المؤسسة المالية الدولية مستعدة لدعم حكومة الفترة الانتقالية.

ونقل بيان لوزارة المالية السودانية عن ترك قولها الأربعاء إن "البنك الدولي سيدعم المشاريع الحكومية التنموية في السودان خلال الفترة القادمة".

وأضافت إن البنك "سيعمل على تشجيع المانحين للاستثمار في السودان بالاستفادة من تجارب الدول المشابهة الناجحة في مجالات التنمية وتطوير الخدمات".

وتم الإعلان الأحد الماضي، عن حكومة انتقالية يامل السودانيون في أن تعمل على إنهاء اضطرابات متواصلة منذ أن عزل الجيش في أبريل

البنك الدولي يبدأ حشد الدعم لاقتصاد السودان

وكان رئيس الوزراء الجديد عبدالله حمدوك قد أشار في وقت سابق هذا الأسبوع إلى أن الخرطوم بحاجة لمساعدات أجنبية طارئة بقيمة 10 مليارات دولار، يكون خمسها لدعم الاحتياطات النقدية.

وقال للصحافيين حينها "نحتاج إلى 8 مليارات دولار لتغطية الواردات والمساعدة في إعادة بناء الاقتصاد خلال العامين المقبلين".

وكان رئيس الوزراء الجديد عبدالله حمدوك قد أشار في وقت سابق هذا الأسبوع إلى أن الخرطوم بحاجة لمساعدات أجنبية طارئة بقيمة 10 مليارات دولار، يكون خمسها لدعم الاحتياطات النقدية.

وقال للصحافيين حينها "نحتاج إلى 8 مليارات دولار لتغطية الواردات والمساعدة في إعادة بناء الاقتصاد خلال العامين المقبلين".

وكان رئيس الوزراء الجديد عبدالله حمدوك قد أشار في وقت سابق هذا الأسبوع إلى أن الخرطوم بحاجة لمساعدات أجنبية طارئة بقيمة 10 مليارات دولار، يكون خمسها لدعم الاحتياطات النقدية.

وقال للصحافيين حينها "نحتاج إلى 8 مليارات دولار لتغطية الواردات والمساعدة في إعادة بناء الاقتصاد خلال العامين المقبلين".

وكان رئيس الوزراء الجديد عبدالله حمدوك قد أشار في وقت سابق هذا الأسبوع إلى أن الخرطوم بحاجة لمساعدات أجنبية طارئة بقيمة 10 مليارات دولار، يكون خمسها لدعم الاحتياطات النقدية.

وقال للصحافيين حينها "نحتاج إلى 8 مليارات دولار لتغطية الواردات والمساعدة في إعادة بناء الاقتصاد خلال العامين المقبلين".

وكان رئيس الوزراء الجديد عبدالله حمدوك قد أشار في وقت سابق هذا الأسبوع إلى أن الخرطوم بحاجة لمساعدات أجنبية طارئة بقيمة 10 مليارات دولار، يكون خمسها لدعم الاحتياطات النقدية.

وكان رئيس الوزراء الجديد عبدالله حمدوك قد أشار في وقت سابق هذا الأسبوع إلى أن الخرطوم بحاجة لمساعدات أجنبية طارئة بقيمة 10 مليارات دولار، يكون خمسها لدعم الاحتياطات النقدية.

وقال للصحافيين حينها "نحتاج إلى 8 مليارات دولار لتغطية الواردات والمساعدة في إعادة بناء الاقتصاد خلال العامين المقبلين".

وكان رئيس الوزراء الجديد عبدالله حمدوك قد أشار في وقت سابق هذا الأسبوع إلى أن الخرطوم بحاجة لمساعدات أجنبية طارئة بقيمة 10 مليارات دولار، يكون خمسها لدعم الاحتياطات النقدية.

وقال للصحافيين حينها "نحتاج إلى 8 مليارات دولار لتغطية الواردات والمساعدة في إعادة بناء الاقتصاد خلال العامين المقبلين".

وكان رئيس الوزراء الجديد عبدالله حمدوك قد أشار في وقت سابق هذا الأسبوع إلى أن الخرطوم بحاجة لمساعدات أجنبية طارئة بقيمة 10 مليارات دولار، يكون خمسها لدعم الاحتياطات النقدية.

وقال للصحافيين حينها "نحتاج إلى 8 مليارات دولار لتغطية الواردات والمساعدة في إعادة بناء الاقتصاد خلال العامين المقبلين".

وكان رئيس الوزراء الجديد عبدالله حمدوك قد أشار في وقت سابق هذا الأسبوع إلى أن الخرطوم بحاجة لمساعدات أجنبية طارئة بقيمة 10 مليارات دولار، يكون خمسها لدعم الاحتياطات النقدية.

وقال للصحافيين حينها "نحتاج إلى 8 مليارات دولار لتغطية الواردات والمساعدة في إعادة بناء الاقتصاد خلال العامين المقبلين".

وكان رئيس الوزراء الجديد عبدالله حمدوك قد أشار في وقت سابق هذا الأسبوع إلى أن الخرطوم بحاجة لمساعدات أجنبية طارئة بقيمة 10 مليارات دولار، يكون خمسها لدعم الاحتياطات النقدية.

وكان رئيس الوزراء الجديد عبدالله حمدوك قد أشار في وقت سابق هذا الأسبوع إلى أن الخرطوم بحاجة لمساعدات أجنبية طارئة بقيمة 10 مليارات دولار، يكون خمسها لدعم الاحتياطات النقدية.

وقال للصحافيين حينها "نحتاج إلى 8 مليارات دولار لتغطية الواردات والمساعدة في إعادة بناء الاقتصاد خلال العامين المقبلين".

وكان رئيس الوزراء الجديد عبدالله حمدوك قد أشار في وقت سابق هذا الأسبوع إلى أن الخرطوم بحاجة لمساعدات أجنبية طارئة بقيمة 10 مليارات دولار، يكون خمسها لدعم الاحتياطات النقدية.

وقال للصحافيين حينها "نحتاج إلى 8 مليارات دولار لتغطية الواردات والمساعدة في إعادة بناء الاقتصاد خلال العامين المقبلين".

وكان رئيس الوزراء الجديد عبدالله حمدوك قد أشار في وقت سابق هذا الأسبوع إلى أن الخرطوم بحاجة لمساعدات أجنبية طارئة بقيمة 10 مليارات دولار، يكون خمسها لدعم الاحتياطات النقدية.

وقال للصحافيين حينها "نحتاج إلى 8 مليارات دولار لتغطية الواردات والمساعدة في إعادة بناء الاقتصاد خلال العامين المقبلين".

وكان رئيس الوزراء الجديد عبدالله حمدوك قد أشار في وقت سابق هذا الأسبوع إلى أن الخرطوم بحاجة لمساعدات أجنبية طارئة بقيمة 10 مليارات دولار، يكون خمسها لدعم الاحتياطات النقدية.

وقال للصحافيين حينها "نحتاج إلى 8 مليارات دولار لتغطية الواردات والمساعدة في إعادة بناء الاقتصاد خلال العامين المقبلين".

وكان رئيس الوزراء الجديد عبدالله حمدوك قد أشار في وقت سابق هذا الأسبوع إلى أن الخرطوم بحاجة لمساعدات أجنبية طارئة بقيمة 10 مليارات دولار، يكون خمسها لدعم الاحتياطات النقدية.

وكان رئيس الوزراء الجديد عبدالله حمدوك قد أشار في وقت سابق هذا الأسبوع إلى أن الخرطوم بحاجة لمساعدات أجنبية طارئة بقيمة 10 مليارات دولار، يكون خمسها لدعم الاحتياطات النقدية.

وقال للصحافيين حينها "نحتاج إلى 8 مليارات دولار لتغطية الواردات والمساعدة في إعادة بناء الاقتصاد خلال العامين المقبلين".

وكان رئيس الوزراء الجديد عبدالله حمدوك قد أشار في وقت سابق هذا الأسبوع إلى أن الخرطوم بحاجة لمساعدات أجنبية طارئة بقيمة 10 مليارات دولار، يكون خمسها لدعم الاحتياطات النقدية.

وقال للصحافيين حينها "نحتاج إلى 8 مليارات دولار لتغطية الواردات والمساعدة في إعادة بناء الاقتصاد خلال العامين المقبلين".

وكان رئيس الوزراء الجديد عبدالله حمدوك قد أشار في وقت سابق هذا الأسبوع إلى أن الخرطوم بحاجة لمساعدات أجنبية طارئة بقيمة 10 مليارات دولار، يكون خمسها لدعم الاحتياطات النقدية.

وقال للصحافيين حينها "نحتاج إلى 8 مليارات دولار لتغطية الواردات والمساعدة في إعادة بناء الاقتصاد خلال العامين المقبلين".

وكان رئيس الوزراء الجديد عبدالله حمدوك قد أشار في وقت سابق هذا الأسبوع إلى أن الخرطوم بحاجة لمساعدات أجنبية طارئة بقيمة 10 مليارات دولار، يكون خمسها لدعم الاحتياطات النقدية.

وقال للصحافيين حينها "نحتاج إلى 8 مليارات دولار لتغطية الواردات والمساعدة في إعادة بناء الاقتصاد خلال العامين المقبلين".

وكان رئيس الوزراء الجديد عبدالله حمدوك قد أشار في وقت سابق هذا الأسبوع إلى أن الخرطوم بحاجة لمساعدات أجنبية طارئة بقيمة 10 مليارات دولار، يكون خمسها لدعم الاحتياطات النقدية.

وكان رئيس الوزراء الجديد عبدالله حمدوك قد أشار في وقت سابق هذا الأسبوع إلى أن الخرطوم بحاجة لمساعدات أجنبية طارئة بقيمة 10 مليارات دولار، يكون خمسها لدعم الاحتياطات النقدية.

وقال للصحافيين حينها "نحتاج إلى 8 مليارات دولار لتغطية الواردات والمساعدة في إعادة بناء الاقتصاد خلال العامين المقبلين".

وكان رئيس الوزراء الجديد عبدالله حمدوك قد أشار في وقت سابق هذا الأسبوع إلى أن الخرطوم بحاجة لمساعدات أجنبية طارئة بقيمة 10 مليارات دولار، يكون خمسها لدعم الاحتياطات النقدية.

وقال للصحافيين حينها "نحتاج إلى 8 مليارات دولار لتغطية الواردات والمساعدة في إعادة بناء الاقتصاد خلال العامين المقبلين".

وكان رئيس الوزراء الجديد عبدالله حمدوك قد أشار في وقت سابق هذا الأسبوع إلى أن الخرطوم بحاجة لمساعدات أجنبية طارئة بقيمة 10 مليارات دولار، يكون خمسها لدعم الاحتياطات النقدية.

وقال للصحافيين حينها "نحتاج إلى 8 مليارات دولار لتغطية الواردات والمساعدة في إعادة بناء الاقتصاد خلال العامين المقبلين".

وكان رئيس الوزراء الجديد عبدالله حمدوك قد أشار في وقت سابق هذا الأسبوع إلى أن الخرطوم بحاجة لمساعدات أجنبية طارئة بقيمة 10 مليارات دولار، يكون خمسها لدعم الاحتياطات النقدية.

وقال للصحافيين حينها "نحتاج إلى 8 مليارات دولار لتغطية الواردات والمساعدة في إعادة بناء الاقتصاد خلال العامين المقبلين".

وكان رئيس الوزراء الجديد عبدالله حمدوك قد أشار في وقت سابق هذا الأسبوع إلى أن الخرطوم بحاجة لمساعدات أجنبية طارئة بقيمة 10 مليارات دولار، يكون خمسها لدعم الاحتياطات النقدية.



كارولين ترك

البنك الدولي سيقفز

المانحين للاستثمار

في السودان

وتتركز معظم التعاملات في ديون السودان حول قرض مضمون من الدولة صدر في 1981، في إطار اتفاقية إعادة هيكلة دين قيمته الأصلية 1.64 مليار دولار، ويقدر محللون المبلغ المستحق الآن، بما في ذلك الفوائد غير المدفوعة، بنحو 8 مليارات دولار.

وقد السودان 80 بالمئة من إيرادات النقد الأجنبي بعد انفصال الجنوب عنه في 2011، على خلفية فقدانه ثلاثة أرباع أرباحه النفطية، بما يقدر بنحو 50 بالمئة من إيراداته العامة.

وكان رئيس الوزراء الجديد عبدالله حمدوك قد أشار في وقت سابق هذا الأسبوع إلى أن الخرطوم بحاجة لمساعدات أجنبية طارئة بقيمة 10 مليارات دولار، يكون خمسها لدعم الاحتياطات النقدية.

حاجة إلى خط تمويل عاجل